

الاسبوع الخاص با موضوع / التعريف بأخلاقيات الوظيفة العامة واهميتها

ماهية أخلاقيات الوظيفة العامة :

يعد موضوع الأخلاق من الموضوعات التي حضرت باهتمام المفكرين والفلاسفة على حد السواء، كونه يمثل جل الغايات التي يروم الأفراد بلوغها من خلال سلوكياتهم، ومن ثم كان للأخلاق فلسفة معينة تصدح بها سلوكيات الموظفين وفعالهم، فلها معنى لغوي كما إن لها معنى اصطلاحى ينبغى الوقوف عليهما لتحديد فلسفة الأخلاق، وصولاً إلى مفهومها في مجال الوظيفة العامة.

فلسفة الاخلاق:

أولاً: المعنى اللغوي للأخلاق:

يراد بالخلق في اللغة: الطبيعة، وجمعها أخلاق، والخلق: السجية، الطبع والمروءة والدين، وهو وصف لصورة الإنسان الباطنة وهي نفسه وأوصافها ومعانيها، أو صفات حسنة وقيمة، وتخلق بغير خُلُقُه تكلفة، وخالفهم: عاشرهم بخلق حسن، وإن عبارة الأخلاق مشتقة من الكلمة الإغريقية (custom) وهي العادة، أي أتباع سلوك معين لفترة من الزمن حتى يستقر في الضمير.

ثانياً: المعنى الاصطلاحى للأخلاق:

للأخلاق معناً اصطلاحياً يتمثل بأنها صفة مستقرة في النفس ذات آثار في السلوك محمودة، أو مذمومة، ولقد تباين تعريفها من الناحية الاصطلاحية ويمكن بيانها على النحو الآتي:

1. معنى الأخلاق عند علماء علم الأخلاق: لقد تباين معنى (الأخلاق) عند الفقه وذلك حسب اتجاهاتهم ونظرتهم إليها، فقد عرف البعض الأخلاق بأنها " القواعد الرئيسية، أو المعايير التي من خلالها يعمل أبناء المجتمع الحفاظ على الأهداف والمثل العليا" أو إنها حال للنفس داعية إلى أفعالها من غير فكر ولا رؤية، والعلم الذي يُعنى بدراسة الأخلاق هو علم الأخلاق، ومن ثم فإن الأخلاق علم موضوعه أحكام قيمية تتعلق بالأعمال التي توصف بالحسن، أو القبيح، لذا فإنها تشير إلى " مجموعة من الصفات والمعاني المستقرة في النفس البشرية، أو التي تحاول أن تتمسك بها والصفات التي يأمر بها دينها" لذا فالأخلاق تنبع من علم يعنى بدراستها ينصب على جوانب السلوك الإنساني الذي يصدر عن حرية واختيار.

2. معنى الأخلاق عند الاتجاهات الفلسفية: عدت الأخلاق عند الاتجاهات الفلسفية وعلماء الاجتماع ما هي إلا قواعد سلوك يلتزم بها الفرد الذي يعيش في جماعة معينة. أو هي القواعد، أو القيم المبدئية التي تحكم سلوك الفرد والجماعة بشأن ما هو صائب، أو الخاطئ كونها تضع معايير لأفعال الفرد وتصرفاته. وبصفة عامة يتمثل معنى الأخلاق لدى الاتجاهات الفلسفية وعلماء الاجتماع في اتجاهين أساسيين هما :

أ. الإتجاه النفعي: فقد عرفت بأنها " السلوك الذي يحقق اللذة والمنفعة " فهي عند الاتجاه الاجتماعي " السلوك الذي يخدم الجماعة على حساب الفرد" أما القيم فهي " مفاهيم مرغوبة في السلوك الإنساني " ويلاحظ ان هذا الاتجاه ما هو الا تكريس للواقع الاجتماعي الذي أهمل المثل العليا والفضائل منغمساً في المنافع المادية بما يتنافى مع وظيفة الاخلاق التي ينبغى لها ان تغير الواقع لا أن تعترف به وتضبطه بمقاييس المنفعة ذات الصفة المادية والتجارية التي لم ينتبه لها (بينتنام) في نظريته مما اتاح للفرد أن يقدم مصلحته على مصلحة الجماعة خارجاً بذلك عن الهدف الأخلاقي.

ب. الاتجاه العقلي: يرى انصار هذا الاتجاه الأخلاق بأنها "السلوك المحاكي للمثل التي تخيلوها" ، لذا عرفت بأنها " مجموعة مبادئ التي يعتبرها الناس في زمن ما قواعد سلوك تتبع بدافع من الشعور الذاتي والرأي العام وإلا تعرض مخالفتها إلى سخط المجتمع وازدرائه، وتحدد على أساس ما استقر في الأذهان من أفكار عن الخير والشر ابتغاء السمو بالنفس

البشرية نحو المثل العليا بالتمسك بالفضائل وتجنب الرذائل في إقامة الروابط الاجتماعية، وذلك تحقيقاً لخير الإنسانية وسعادة المجتمع.

3. معنى الأخلاق عند الأفكار الاشتراكية والليبرالية: أضحت الأخلاق في ظل الأنظمة المعاصرة فكرة تهيمن على نظام الحكم وتلقي بضلالها عليه طابعا اياه بلامحها الأخلاقية التي تصدح بها قواعد ومبادئ تلكم الأنظمة، لذا نراها قد تأرجحت بين الأفكار الاشتراكية والليبرالية ومنها من إختط بين ذلك سبيلا باتخاذها مذهباً توفيقاً وسطاً، ويمكن بيان ذلك على النحو الآتي:

أ- الأخلاق عند الفكر الاشتراكي: الاشتراكية بوصفها نزعة تدخلية تبتغي فرض هيمنة الدولة وسلطتها في مجالات الحياة العامة كافة والقيام بالمهام والمسؤوليات ذات الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بما تقضي إلى خلق إنمات محددة من السلوك لدى الحكومة والشعب، بأن تفرض نمط أخلاقي معين يلتزم بمضمونه وإحترامه الكافة فيما يتخذونه من سلوكيات وتصرفات وإن أي خروج عليها يعد جريمة يقع مقترفها تحت طائلة القانون.

ب- الأخلاق عند الفكر الليبرالي: على النقيض من الفكر الاشتراكي جاءت الليبرالية بوصفها نزعة متحررة مستندة إلى حرية القيم الأخلاقية التي يستنبطها المجتمع مما يسوده من مبادئ تقوم على حرية الإنسان وقدرته على أتيان ما يشاء من الأفعال والتصرفات، وإنه ما كان كائناً أخلاقياً إلا لكونه حراً.

يتبين أن النظام المذكور أقيم على قيم أخلاقية هامشية في رؤيتها لما ينبغي أن ينظم علاقة الأفراد، فلا يمكن ان يمكن نحكم على سلوك ما كونه امتثالاً للقيمة، أو خرقاً لها إلا إذا كان صادراً عن إرادة حرة مختارة. ومن هنا يجوز لنا القول إنها كفلسفة اقتصادية، أو نسق اجتماعي تقف مهزوزة لافتقارها إلى مرجعيتها النظرية. أو التطبيقية، وبذلك فهي عاجزة عن تبرير ذاتها كفلسفة تقصد بناء المجتمع، وأن هذا الأختلال داخل النسق الفلسفي لليبرالية لا يعيبه ناقدو الليبرالية فحسب بل يستشعره حتى دعاؤها.

ج- الأخلاق عند الفكر الليبرالي (المعتدل): كان نتيجة لإخفاق الأفكار التي طرحها أنصار الفكر الليبرالي في توكيد أخلاقيات النظام المذكور التي باتت مجرد أفكار عامة تفتقر إلى الواقعية ولا تصمد أمام سهام النقد الموجه إليها بحسبانها صيغت بلغة تجارية مبتذلة لا تفرق بين التعاقد الإنساني حول مثل الحياة وقيما الإنسانية العليا وبين التعاقد التجاري القائم على مفاهيم الثمن والبيع والشراء وغيرها من المفاهيم تصحح عن الابتذال الاقتصادي للقيم الأخلاقية – حدا بظهور تيارا واضحاً في بعض أنصار الفكر الليبرالي يعبر عن تراجعهم- أمام النقد الموجه إليه- إلى القول بما يسمى **(بالحياد الأخلاقي)** لذا نرى الفقيه (جيريمي بنتام) ذهب إلى أن " **المبدأ الأخلاقي الوحيد هو مبدأ المنفعة بمدلوله الخاص الفردي** " ، ولم يستطع التخفيف من نزعة الفردية بتوكيده على دور الدولة في ضمان النفع لأكثر عدد من الأفراد فقد ذهب بنتام إلى التأسيس (إحتساب اللذة والألم) قاصدا ان يكون معيارا لقياس السلوك الأخلاقي والعملية قياساً كمياً، وأن المبدئية الأخلاقية هي المنفعة، مؤسساً طريقة تمكن من قياس اللذة التي يصنفها (بنتام) إلى نوعين هما متجانسة وغير متجانسة.

4. معنى الأخلاق في الشريعة الإسلامية: تعرف الخلق عند علماء المسلمين بأنها: عبارة عن هيئة في النفس راسخة تصدر عنها الأفعال بسهولة ويسر من غير حاجة الى فكر وروية، فإن كانت الهيئة التي تصدر عنها الأفعال المحمودة عقلاً وشرعاً سميت خلقاً حسناً، وإن كان الصادر عنها أفعالاً قبيحة سميت خلقاً قبيحاً، وعرفها بعض العلماء المعاصرين بقولهم " هي مجموعة القيم والمبادئ التي تنظم سلوك الإنسان التي حددها الوحي الالهي ووضع لها من الضوابط ما يحقق الغاية من وجود الإنسان على الأرض، والغاية من وجود الإنسان تحقيق العبودية لله والتي يترتب عليها سعادة الفرد في الدنيا والآخرة.

ومن خلال استقراء الآيات المباركة في القرآن الكريم نجد أكثر من (100) آية تحدثت عن المهنة والعمل، وأكثر من (300) آية تحدثت عن الفضائل الخلقية والتي وجدت تطبيقاً رحباً في السنة النبوية المطهرة وسيرة أهل البيت (عليهم السلام) وبذلك تجلت المكانة العظيمة للأخلاق في الإسلام بالعلاقة الوطيدة بينها وبين المعتقدات والعبادات والمعاملات

والنظرة الإيجابية المتوازنة في تأكيد العلاقة بين العمل بالعبادة من جهة، وبالله عز وجل مصدر النعم وواهب الرزق وبالآجر والمثوبة في الآخرة من جهة أخرى، ويمكن بيان ذلك على النحو الآتي:

أ. **من حيث الإيمان:** حيث تنطوي عن الإفصاح عن المزايا التي يتصف بها النظام الوظيفي الإسلامي من حيث قدسية الفضائل الأخلاقية وإستقرارها وثباتها، والترابط بين السلوك الأخلاقي والسعادة النفسية تعلقاً بالمثوبة الأخروية.

ب. **من حيث العبادات:** إذ تنطوي على المزايا التي تؤكد حضور العنصر العاطفي وتأثيره في البناء الأخلاقي للفرد وتجديد المعاني الأخلاقية وتأكيداها وإحياءها بصفة منتظمة وتعميق معنى الالتزام الخلقى.

ج. **من حيث المعاملات:** وسواء أكانت مالية، أو شخصية، إذ تؤكد الشريعة الإسلامية على إضفاء الصبغة الأخلاقية في العلاقات المالية والاقتصادية وتعظيم الهدف الأخلاقي وأهميته في العلاقات المختلفة ورفع كفاءة الاداء وتحقيق معدلات أعلى للنجاح في ظل الرضا النفسي المشبع بروح الأخلاق.

د. **من حيث المسؤولية والجزاء:** كونها تتضمن أوامر ربانية وتكاليف شرعية ومثوبة عظيمة ومكافأة جزيلة من جهة وعقوبة جسيمة من جهة أخرى، فضلاً عن نظرة الإسلام الإيجابية المتوازنة للعمل والأمر به والحث والترغيب عليه والتوافق بينه وبين العبادة، وتنوعه وشموله والحث على التوازن والاعتدال فيه.

وهذا وأن ما سلف من اعتبارات كان لها أثر مهم في التأثير بأخلاق الأنسان من حيث جعل سلوكه متصفاً بالثبات والتماسك، هادفاً لتحقيق متطلبات الالتزام والضبط الاجتماعي وحسن التعامل مع الآخرين واحترامهم وأداء حقوقهم، كونه يوجب الالتزام والاحترام تجاه الذات بما يدفعها للأداء الفاعل والإستمرار نحو الأفضل، مما نستطيع معه القول بان الفرق بين اخلاق الوظيفة في الإسلام والأخلاق في المذاهب الأخرى تتجلى في أن الأولى مبدئية لا تبريرية، كما إنها كلية لا نسبية، وإنسانية لا مصلحية، تستلهم من القرآن الكريم والخلق الطيبة للرسول الأكرم محمد صلى الله عليه و على آله وصحبه وسلم وسيرة اهل بيته الأطهار.

معنى أخلاقيات الوظيفة العامة:

لبيان معنى أخلاقيات الوظيفة العامة يتطلب ابتداءً تحديد معنى الوظيفة ثم تحديد معنى أخلاق الوظيفة وصولاً لمفهوم دقيق لمصطلح أخلاقيات الوظيفة العامة.

أولاً: معنى الوظيفة العامة:

أشتق مصطلح الوظيفة في معناه اللغوي من فعل (وظف) أي عين له وظيفة، والوظيفة هي ما تعين من عمل، أو مهنة وتستعمل بمعنى المنصب والخدمة، وتجمع الوظيفة على وظائف (Function) وهو مصطلح مستقر في علم الإدارة ليعبر عن مجال من مجالات النشاط الإداري الذي يضطلع به الموظف التنفيذي، كما وتتخذ الوظيفة معنى الواجب، أو التكليف الذي يتقرر على من كلف به سواء أكان يعمل لصالح الجهات الحكومية، أم الخاصة، أما إصطلاحاً فيراد بها وحدة من وحدات العمل تتكون من عدة أنشطة مجتمعة مع بعضها في المضمون والشكل ويمكن أن يقوم بها موظف واحد، أو أكثر، أو " كيان نظامي يتضمن مجموعة من الواجبات والمسؤوليات توجب على شاغلها التزامات معينة مقابل تمتعه بالحقوق والمزايا الوظيفية.

واضح مما تقدم عن المعنى الاصطلاحي للوظيفة يتطلب التمييز بين مصطلحات عدة وهي: المهنة والعمل والحرفة، ومن ثم يتبين لنا ركني الوظيفة الأساسيين وهما: **النشاط، والإنتاج، فالنشاط هو لب الوظيفة،** سوا كان نشاطاً جسدياً، أو ذهنياً، والركن الثاني للوظيفة هدفها المتمثل **بالإنتاج** سواء كان إنتاجاً مادياً، أو معنوياً يعود مردوده على دوائر الدولة ومرافقها العامة.

ثانياً: معنى الأخلاق الوظيفية:

مما لا شك فيه بأن لكل مهنة واجباتها ومسؤولياتها، فمنها ما يستمد من القوانين والأنظمة والتعليمات التي تحكم الوظيفة، ومنها ما يكون أساسه ومصدر لزمه واجبات أدبية وأخلاقية تنشأ في أحضان الوظيفة العامة فتستقر في ضمير ووجدان من يمارسها بأن يجد نفسه ملزماً للانصياع لها والخضوع لحكمها بوازع من الضمير وبدافع من خلقه وبصرف النظر عما إذا كان لتلك المهام والمسؤوليات أساس قانوني من عدمه.

فلقد استقر الفقه على تعرف أخلاقيات الوظيفة بأنها " الواجبات التي تفرض على الشخص بحكم ممارسته لمهنة معينة. أو بعبارة أخرى " مجموعة القواعد التي تحكم سلوك الأشخاص الذين ينتمون إلى مهنة معينة وتحدد واجباتها والسلوك الذي يجب الالتزام به عند ممارسته أعمال معينة" ، فهذه السلوكيات تذكر الموظف بالسلوك القويم الذي ينبغي عليه الالتزام به عند ممارسته لأعماله الوظيفية، مع مراعاة حالات معينة يبدو فيها من غير الملائم ترك الموظف يحتكم إلى رؤيته الشخصية في تقدير مدى اخلاقية السلوكيات، فكثيراً ما تكون نفس الموظف أمارة بالسوء، مياله الى التكاسل والكلل ومدفوعة بحب الذات، فضلاً عن إختلافها من شخص الى آخر مما تملي على صاحبها أحكاماً بعيدة عن السلوكيات الأخلاقية السليمة، ومن ثم يتحدد السلوك الوظيفي وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات التي تحكم الوظيفة العامة وما إرتضاه أهلها من عادات وتقاليد مستقرة في ضميرهم حتى وصف تلك العادات بأنها أعراف الوظيفية وإن بدت أغلبها تقنن في صلب القوانين والأنظمة والتعليمات التي تعنى بشؤون الوظيفة العامة والتي يجب على الموظف الإمتثال لحكمها تطبيقاً لحكم القانون والأخلاق وتطبيقاً لسلوكياته على هدى ما يسود الإدارة من قيم وأخلاقيات.

ثالثاً: مدلول أخلاقيات الوظيفة العامة:

أن الأخلاق الوظيفية تعد الفكرة الأساس التي تهيمن على العمل الوظيفي كانت ولما تزل محل إهتمام المختصين والدارسين في مجال علم الإدارة. وعند تأمل هذه الآراء الفقهية والدراسات النظرية يمكن القول: بأن لكل مهنة من المهن قيم ومبادئ ومعايير أخلاقية وأساليب ومهارات فنية تحكم نشاطها وتحدد ضوابطها ، والأخلاق الوظيفية بالمعنى المتقدم لها مدلولان يمكن بيانها على النحو الآتي:

1. دلالة أخلاقيات الوظيفة العامة على أخلاقيات الموظفين: يراد بأخلاقيات الموظفين مجموعة من القيم والعادات والسلوكيات التي يتخذها موظفو الدولة ودوائرها الحكومية وهم بصدد ممارستهم لوظائفهم العامة استناداً الى القوانين والأنظمة والتعليمات وما استقر عليه العمل الوظيفي من مثل عليا والتي تسمى بالثقافة التنظيمية وأخلاقيات الوظيفة العامة بهذه المثابة هي جوهر سلوك الموظف العام سواء اكان رئيساً ام مروضاً يحتم الالتزام بالسلوكيات الاخلاقية التي يحددها النظام القانوني للوظيفة العامة بقصد المحافظة على استقرار النظام المذكور وتنميته وتطوير العاملين فيه والرقى بسلوكياتهم نحو الكمال.

2. دلالة أخلاقيات الوظيفة العامة على أخلاقيات الإدارة:- مثلما لأخلاقيات الوظيفة دلالة على اخلاقيات الموظفين بحسبانها الجانب المعنوي للعنصر البشري العامل في الوظيفة العامة، فان لها دلالة على اخلاقيات الإدارة والتي عرفت بأنها تطبيق للمعايير الاخلاقية الفردية في مواقف الاعمال المختلفة او انها الدراسة والتحليل المنهجي للعمليات التي يتم من خلالها تطوير القرار الإداري بحيث يصبح هذا القرار خياراً اخلاقياً اخذاً في الاعتبار ما هو صحيح وجيد للفرد والمنظمة وقد اوضحها البعض بانها مجموعة من المبادئ والقيم الاخلاقية التي تمثل سلوك منظمة كما تضعه من محددات على قراراتها.

اهمية اخلاقيات الوظيفة العامة :

يعد الالتزام بالمبادئ الأخلاقية والسلوكيات السليمة ذو أهمية كبيرة سواء على صعيد الموظف العام، او النظام الوظيفي، او علاقة الدوائر الحكومية بالعاملين لديها، أو على صعيد علاقة العاملين في الدوائر بالمواطنين، فكل تلك العلاقات ذات أهمية كبيرة في مجال العمل الوظيفي تكون في حالة من التأثير المتبادل بين أطرافها تؤكد أخلاقيات الوظيفة العامة كما إنها تحقق في الوقت ذاته مجموعة من الغايات المهمة على صعيد العمل الوظيفي.

أولاً: الأخلاق في مجال علاقة الموظفين بالإدارة:

للعلاقات القائمة بين الموظفين والإدارة ذات أهمية بالغة كونها تسهم في تعزيز الالتزام بمبادئ العمل الإداري السليم وتبعد الإدارة من أن ترى مصالحها بمنظور ضيق قائم على اعتبارات مالية وإنتاجية ذات فوائد آنية على المدى القصير متناسية الآثار السلبية في الأمد الطويل، لذا تسعى الإدارة لتوكيد تلك العلاقة وتنظيمها بأساليب أخلاقية من خلال استخدام الموظفين عند توليهم الوظيفة العامة، أو عند انتهاء توليهم الوظيفة لأي سبباً من الأسباب المقررة قانوناً، وكذلك من خلال استخدام الأجور والرواتب والمخصصات والمكافآت والتشكرات وغيرها من المحفزات المادية والمعنوية التي يمكن من خلالها توجيه السلوك الوظيفي وتحديد مسارته، وبالمثل أيضاً يمكن للإدارة أن تنهج سبل التدريب والتوعية بأهمية العمل الوظيفي وغاياته سواء قبل غن انخراط الموظفين بالوظيفة، أو خلاله بما يسهم في تعزيز أخلاقيات الوظيفة العامة على اعتبار أن تلك الأنظمة تمثل الجانب الفلسفي والنظري للوظيفة العامة يتضمن التعريف بأخلاقياتها وسلوكياتها السليمة، لا بد للموظف من إلمام بها على نحو مكمل للجوانب العملية التي يمكن أن يكتسبها من خلال الممارسة العملية لمهام وواجبات وظيفته وغاياته.

ثانياً: الأخلاق في مجال علاقة الموظفين فيما بينهم:

إن إشاعة المفاهيم الأخلاقية في العمل الوظيفي يؤكد التزام الموظفين بقواعد العمل الوظيفي مما يحكم التصرفات والسلوكيات التي يمكن أن تنشأ داخل إطار الوظيفة العامة ويحول دون ظهور السلوكيات غير السليمة (كالصراعات الوظيفية، وتسريب المعلومات والأسرار، وحالات استغلال الوظيفة وإهدار المال العام) وغيرها من السلوكيات التي يقضي من الإدارة الالتفات إليها وإيجاد السبل الناجحة لمعالجتها وردع أساسها غير الأخلاقي.

ثالثاً: الأخلاق في مجال علاقة الموظفين بالمواطنين:

أفضت الاعتبارات الأخلاقية أن تكون الوظيفة أمانة مقدسة وخدمة اجتماعية قوامها الالتزام المخلص الواعي بحقوق الشعب ومتطلباته في حدود القوانين، لذا فإن جوهرها خدمة المواطنين فما وجدت الوظيفة العامة والعاملين فيها لإخدمة المجتمع ، وما دام الأمر كذلك ينبغي ان تكون كافة أعمال دوائر الدولة ومؤسساتها العامة تنصب في هذا الهدف الأسمى وإلا خرجت على أساس شرعيتها ومبررات وجودها.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول إذا ما أردنا الإشارة إلى أهم الفوائد التي يمكن أن تحصل عليها الإدارة جراء التزامها بالمنظور الأخلاقي في العمل والتي تعطي أهمية لهذا الالتزام فإننا يمكن أن نؤشر الآتي:

1. لا يمكن القبول بالمنظور التقليدي للعمل الوظيفي الذي يرى تعارضاً بين تحقيق مصالح الإدارة المتمثلة بالربح المادي وبين الالتزام بالمعايير الأخلاقية.
2. قد تتكلف الدوائر الحكومية بأعباء كثيرة نتيجة تجاهلها للالتزام بالمعايير الأخلاقية مما يجعل الإدارة في مواجهة العديد من الإشكالات التي بمنجى منها فيما أو اتخذت من الأخلاق سبيلاً.
3. لاقت أخلاقيات الوظيفة العامة اهتماماً مع تزايد الإحساس بأن الإدارة تكون أقل أخلاقية مع مرور الوقت والاهتمام بالجوانب المادية، مما كان باعثاً لظهور مبررات حتمية تدعو لمراجعة مفاهيم وظيفية منصبة على تعظيم الربح المادي دون اهتمام بالاعتبارات الخلقية والحد من الانحرافات الخلقية في العمل الإداري والمالي.

المصدر/ اخلاقيات الوظيفة العامة / دراسة قانونية في الاطار الفلسفي لأخلاقيات الوظيفة العامة وسلوكياتها

الدكتور/ عثمان سلمان غيلان العبودي / الطبعة الاولى 2011 م

